قبله اعني المناداة وحينئذ فهو ليس داخلا تحت الامر مع انه
يسن للامام الامر به ويجب عليهم الصوم بامره فيجب فيه
تبييت النية والتعيين واذا لم يبيت النية ونوى نهارا
صح ووقع نفلا مطلقا واجزاه عن الصوم المامور به فتبييت النية
انما هو لرفع الحرمة واذا لم ينو نهارا لم يجب عليه الامساك لانه من خواص
رمضان لحرمة الوقت ولا يجب قضاؤه لفوات لان وجوبه ليس لعينه بل
لعارض نحو الامر به والمقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا ثم ان امر الامام
بالقضا وجب ولا يجوز فيه الفطر الا بعذر رمضان نفل لا يجب بالشروع
للمسافر لانه لا يقضي ويكفي صوم تلك الايام عن نذر او قضا او كفارة او نفل
كصوم الاثنين وخميس لان المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الامام
الامر به سواء قلنا ان المتكلم يدخل في عموم كلامه ام لا لبعد ان يوجب الانسان
شيئا على نفسه ولو سقط قبل تمام الصوم المامور به لزمهم صوم بقية اليوم
لانها كالشيء الواحد وفائدته لم تنقطع اذ ربما كان سببا للمزيد ولو وقع
سبب استسقا في النصف الثاني من شعبان فامر الامام حينئذ بالصوم
وجب كما في غير من بقية الاشهر لوجود سببه وهو الحاجة للاستسقا
وامر الامام به واذا امر بالصدقة وجب اقل متمول والمخاطب بذلك من
تجب عليه زكاة الفطر في فضل عنه شيء عما يعتبر لزمه التصدق منه
بما ذكر هذا ان لم يعين الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان لزمه
ما عينه ان كان غنيا ثم ان كان ذلك المعين يقارب الواجب في زكاة
الفطر وهو صاع اعتبر غنى الفطرة وهو من يملك ذلك زائدا على
كفاية يومه وليلته او يقارب الواجب في احد خصال الكفارة
كعشرة امداد في كفارة اليمين اعتبر غنى الكفارة وهو من
يملك ذلك زائدا على كفاية العمر الغالب فان زاد على اكثر ما وجب
في الشرع لم يجب واذا امر بصوم غير ما وجب يوم كالنذر المطلق
فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب في الشرع فان زاد لم يجب
على قياس امر وهكذا العتق والصلاة لكن يعتبر وجوب
العتق بالحج والكفارة فحيث لزمه بيع العبد في احدهما لم يجز
لزمه اعتاقه هنا واذا امر الامام بشيء ثم رجع ولو قبل التلبس
لم يسقط الوجوب والحاصل انه يجب طاعة الامام فيما امر به ظاهرا

وباطنا

وباطنا فيما ليس بحرام ولا مكروه وان امر بما يجب تاركه او وجوبه او ندوب
وجب وكذا المباح ان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان
المعروف فاذا نادى بعدم شربه وجب عليهم طاعته لان في ابطاله
مصلحة عامة للمسلمين اذ في تعاطيه ازرا وخسة لذوي الهيئات
ووجوه الناس خصوصا اذا كان في نحو الاسواق كالقهاوي وان كان
شربه بقطع النظر عما يعرض له مكروها على المعتمد وقد وقع ان السلطان
امر نايبه بان ينادي بعدم شرب الناس له في الاسواق والقهاوي
فخالفوه وشربوا فهم عصاة ويحرم شربه الان في ذلك امتثالا للامر
قوله وثلاثة من الايام متوالية وصومها اكد من صوم يوم النذر هو
الرابع لان هناك قولا بانه لا يصوم قوله لان له اي للصوم وقوله
في رياضة النفس اي تاديبها وقمع شهوتها وقوله واجابة الدعا
الخ الحديث نوم الصايم عبادة وصمته تسبيح ودعاؤه مستجاب
وذنبه مغفور وفي رواية ثلاثة لا ترد دعوتهم الصايم حتى
يفطر والامام العادل والمظلوم وفي رواية دعوة الصايم والوالد
والمسافر وينظر بعضهم من لا ترد دعوته في قوله
وسبعة لا يرد الله دعوتهم مظلوم والذاكر وصوم وذوي رحم
ودعوة لاخ بالغيب ثم شبه لامة ثم ذو صحيح بذا قاضي
قوله وترك الزينة اظهار للتنزل والخضوع المنضي الى قبول
الدعا وبذلك فارقت غيرها فقول قوله ثياب بذلة من اضافة
الموصوف للصفة كمسجد الجامع لكن بعد تاويل بذلة بممتهنة
اي ممتهنة وان كانت نظيفة اذ البذلة الخدمة ولا يصح
وصف الثياب بها ويصح ان تكون الاضافة على معنى اللام
وحينئذ فلا يحتاج للتاويل المذكور قوله وهي التي تلبس حال
الشغل بضم الشين وفتحها اي ولم تكن جديدة اذ الجديد
ممنوع منه مطلقا ويخرجون من طريق ويرجعون من اخر
فان في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفاة ولا مكشوف فيه الرؤس
مشاة في ذلك تكروه على المعتمد واما في رجوعهم فلهم الركوب قوله
للاتباع قال ابن عباس رضي الله عنهما خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الاستسقا متبذلا متواضعا حتى اتى المصلى فلم يزل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)